محاسبة عقود التأمين بين معيار الإبلاغ المالي الدولي "IFRS 17" والملاءة 2- دراسة مقارنة

Accounting for Insurance Contracts between IFRS 17 and Solvency II -A Comparative Study

مريم صيد

مخبر ECOFIMA، جامعة سكيكدة – الجزائر

m.sid@univ-skikda.dz

سوسن زيرق *

مخبر ECOFIMA، جامعة سكيكدة – الجزائر

s.zirek@univ-skikda.dz

تاريخ الإستلام: 2022/08/18 تاريخ القبول: 2022/09/25 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) من حيث مبادئ الاعتراف، نماذج القياس ومنهجية وآليات العرض والإفصاح التي يتعين على شركات التأمين اتباعها بمقتضى هذا المعيار، ومن ثم مقارنتها مع ركائز ومتطلبات الملاءة 2 كمعايير احترازية دولية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد شركات التأمين على تعظيم الاستفادة من مزايا التكامل بينهما في تحسين شفافية ومصداقية التقارير المالية.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج منها تشابه كل من معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في استخدام نماذج موضوعية للقياس تتوافق مع ظروف السوق وتراعي معدلات الخصم لإيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وأساليب وآليات فعالة للعرض والافصاح عن عقود التأمين، كما توصلت إلى وجود عدة اختلافات بينهما أهمها هامش الخدمة التعاقدية كونه العنصر الوحيد غير المدرج ضمن متطلبات القياس في الملاءة 2 مقارنة بمعيار (IFRS 17).

الكلمات المفتاحية: عقود التأمين، IFRS 17، هامش الخدمة التعاقدية، الملاءة 2.

تصنيف JEL: C 12, M 41, G 22.

Abstract:

This paper aims to study and analyze the requirements for the application of IFRS 17 in terms of recognition principles, measurement models, methodology and mechanisms of presentation and disclosure that insurance companies must follow under this standard and then compare them with the pillars and requirements of Solvency 2 as international precautinary standards, which would help insurance companies to maximize the benefits oft he integration between them in improving the tarnsparency and credibility of financial reports.

Finally, the study reached a lot of results such as the similarity of using objective measurement models that correspond to market conditions and consider discount rates to find the actual value of future cash flows, and effective methods and mechanisms for presentation and disclosure of insurance contracts, and found several differences between them, the most important of which is the contractual service margin, as it is the only element that is not included in the mesearment requirements in Solvency 2 compared to the IFRS 17 Standard.

Keywords: Insurance Contracts, IFRS 17, Contractual Service Margin, Solvency II.

Jel Classification Codes: G 22, M 41, C 12.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع التأمين وتصاعد شدة المنافسة وضخامة حجم الأموال التي يتم استثمارها وتشغيلها في هذا القطاع، فإن المحاسبة عن عقود التأمين ووجود معالجات وممارسات متسقة وموحدة لكافة هذه العقود في شركات التأمين، أصبح ضرورة حتمية لمسايرة التغيرات الحاصلة في بيئة الصناعة التأمينية.

هذه التغيرات في بيئة الصناعة التأمينية، اقتضت تغييرات على المستوى المحاسبي والاحترازي تكون بمستوى تلك التطورات والتغيرات الحاصلة، والتي تجسدت في قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد ما يقارب 20 سنة من العمل بإصدار وإطلاق معيار خاص بمحاسبة التأمين والمتمثل في معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 (IFRS17)، كانطلاقة جديدة تهدف إلى إدخال مجموعة من التحسينات لتدعيم ملاءمة وشفافية التقارير المالية وكبداية لعصر جديد من المحاسبة في شركات التأمين.

كما تجسدت في التوجه نحو تحديد إطار تنظيمي جديد لشركات التأمين سنة 2009 من قبل الاتحاد الأوروبي، تمثل في مجموعة من القواعد الاحترازية في شكل متطلبات كمية ونوعية شملت عدة جوانب أهمها تلك المتعلقة بتقييم أصول والتزامات عقود التأمين، هذه القواعد والمسماة بالملاءة 2 جاءت كخطوة هامة نحو التغيير الجذري لنظام الملاءة 1 واستكمالا لما جاء فيه بعد عدم قدرته على مواكبة التغيرات الحاصلة في القطاع.

1.1. الإشكالية: انطلاقا من كل ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هي أهم الاختلافات في المحاسبة عن عقود التأمين بين متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) والملاءة 2؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية يتطلب الأمر الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهي أوجه الاختلاف في متطلبات الاعتراف بعقود التأمين بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2؟
- ماهي أوجه الاختلاف في متطلبات قياس عقود التأمين بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2؟
- ماهي أوجه الاختلاف في متطلبات عرض عقود التأمين والإفصاح عنها بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2؟

2.1 . فرضية الدراسة: توجد عدة اختلافات جوهرية في المحاسبة عن عقود التأمين بين متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) والملاءة 2، أهمها الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية وقياسه.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- يختلف معيار (IFRS 17) مع الملاءة 2 في توقيت الإعتراف بعقود التأمين وإعادة الاعتراف بها.
- يختلف معيار (IFRS 17) مع الملاءة 2 في قياس مكون هامش الخدمة التعاقدية للتأمين.
- يختلف معيار (IFRS 17) مع الملاءة 2 في عرض أصول والتزامات عقود التأمين والافصاح عن الإيرادات التأمينية في قائمة الدخل.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) من حيث مبادئ الاعتراف، نماذج القياس ومنهجية وآليات العرض والإفصاح التي يتعين على شركات التأمين اتباعها بمقتضى هذا المعيار؛
- تسليط الضوء على نظام الملاءة 2 كأحد الأنظمة الدولية الموجهة لإصلاح قطاع التأمين العالمي؛
- التعرف على أهم الاختلافات في معالجة الالتزامات التعاقدية للتأمين بين متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) كمعيار محاسبي ومتطلبات وركائز الملاءة 2 كمعايير احترازية دولية.

4.1. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة الاستجابة للتغيرات المتسارعة في مجال القواعد الاحترازية والمحاسبية على المستوى الدولي ولما لهذه التغيرات من تأثير على أداء الشركات، كما تستمد أهميتها من تزايد الاهتمام بمتطلبات معيار IFRS (17 والملاءة 2 كمعايير تنظيمية دولية تسهم في استقرار قطاع التأمين وتعزز من قدرته على الحد من التباين في التقارير المالية وإدارة المخاطر المرتبطة بعقود التأمين.

5.1. منهجية الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، في وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالإشكالية المدروسة، إلى جانب المنهج المقارن للمقارنة بين متطلبات تطبيق معيار (IFRS17) ومتطلبات وركائز الملاءة 2.

2. الإطار المحاسبي لعقود التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي 17:

تعتبر عقود التأمين أحد أنشطة الأعمال التي حازت على اهتمام محاسبي كبير لما لها من اعتبارات هامة في عمليات المعالجة المحاسبية، تجسد هذا الاهتمام في إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2017 لمعيار خاص بمحاسبة التأمين والمتمثل في معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 (IFRS17)، والذي يسري على الفترات التي تبدأ في / أو بعد جانفي 2023.

1.2. طبيعة معيار (IFRS 17):

عرف معيار (IFRS 17) عقد التأمين على أنه: "عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف أخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة في حال وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلبا على حامل الوثيقة" (PWC, 2017, p. 02).

ويمكن القول بأن معيار (IFRS17) قد صيغ أو جاء لتحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- تحسين جودة التقارير المالية وتقديم معلومات أكثر شفافية وقابلية للمقارنة في شركات التأمين المحلية والدولية (Lunkic, 2018, p. 33)؛
- توحيد الممارسات المحاسبية للتأمين من خلال وضع قواعد متسقة للاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاق المعيار (إبراهيم، 2018، صفحة 09)؛
- تعزيز استقرار اقتصاد التأمين العالمي الأكثر خطورة من خلال تبني وتطبيق شركات التأمين لمتطلبات التوافق المحاسبي الدولي (علي شحاتة، 2019، صفحة 80).

وكنتيجة لاختلاف طبيعة نشاط شركات التأمين ومجالاتها من دولة إلى أخرى، قام المعيار بوضع نطاق محدد يتضمن العقود التي يطبق عليها على النحو التالي (IASB, 2017, p. 09):

- عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة؛
- عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها شركة التأمين؛
- عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية، شرط أن تكون مصدرة أيضا لعقود التأمين.

ويمكن أن تشتمل هذه العقود ووفقا للمعيار على مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر كأن يحتوي على سبيل المثال مكونا استثماريا أو مكونا للخدمات أو كليهما معا (IASB, 2017, p. 11)، وبالتالي ينبغي على الشركات تحليل عقد التأمين لتحديد ما إذا كان يتضمن مكونات غير تأمينية تتطلب الفصل والمعالجة وفقا لمتطلبات معايير أخرى، وقد ميز المعيار بين

ثلاث مكونات غير تأمينية يتعين معالجتها محاسبيا بشكل منفصل إذا استوفت مجموعة من الشروط وهي (PWC, 2017, p. 06):

- ❖ المشتقات الضمنية؛
- ❖ مكونات الاستثمار؛
- ❖ التعهدات بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية متمايزة بذاتها.

وبدلا من ذلك يتعين على الشركة بموجب المعيار الجمع بين العقود ذات المخاطر المماثلة والتي تدار معا في محفظة واحدة محددة، يتم تقسيمها كحد أدنى إلى المجموعات التالية (KPMG, 2017, p. 33):

- ❖ مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي إن وجدت؛
- ❖ مجموعة عقود التأمين التي ليست لها احتمالية كبيرة أن تصبح محملة بخسائر لاحقا إن وجدت؛
- ❖ مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة.

مع مراعاة أن تقتصر المجموعة الواحدة من المجموعات السابقة على العقود الصادرة خلال سنة واحدة.

2.2. متطلبات الاعتراف بعقود التأمين ونماذج قياسها وفقا لمعيار (IFRS 17):

أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة للمعالجة المحاسبية لعقود التأمين، تجلت من خلال وضعه لمبادئ اعتراف ونماذج قياس موضوعية تختلف عما كان عليه سابقا، لذا يعتبر تطبيق متطلبات معيار (IFRS 17) كبديل لمعيار (IFRS4) ضرورة حتمية لما له من تأثير إيجابي على البيانات المالية ومؤشرات الأداء في شركات التأمين.

1.2.2. متطلبات الاعتراف بعقود التأمين: قدم معيار (IFRS 17) مبادئ موحدة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه، والتي ينبغي على الشركة الاعتراف بها في أقرب وقت من الفترات التالية (PWC, 2017, p. 11):

- ❖ بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين؛
- ❖ تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين، وفي حال عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي فإن الدفعة الأولى من حامل الوثيقة تعتبر مستحقة فور استلامها؛
- ❖ تاريخ تحول مجموعة عقود التأمين إلى مجموعة من المتوقع أن تكون محملة بخسائر.

2.2.2. نماذج القياس لعقود التأمين: من أهم التغييرات الأساسية التي سيحدثها معيار (IFRS 17) هي نماذج القياس الخاصة بمجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه والتي يمكن عرضها بشكل موجز كالتالي:

- ❖ **النموذج العام:** يعتبر النموذج العام نموذجا أساسيا يطبق بشكل إلزامي على جميع عقود التأمين باستثناء تلك العقود التي تحتوي على ميزات المشاركة المباشرة، يتكون هذا النموذج من أربع مكونات رئيسية لقياس التزامات مجموعة عقود التأمين تأتي فيما يلي (Lucrezia, 2019, p. 39):

- **عند القياس الأولي:** ينبغي على الشركة قياس التزامات مجموعة عقود التأمين باستخدام كل مما يلي:

- الوفاء بالتدفقات النقدية: والذي يتضمن كل من تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التي ستنشأ عن الوفاء بعقود التأمين، وتعديل التدفقات النقدية لتعكس أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية (معدلات الخصم)، وكذلك تعديل المخاطر-للمخاطر غير المالية وهو المقابل الذي تطلبه الشركة لقاء تحمل حالة عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر غير المالية؛

- هامش الخدمة التعاقدية: والذي يمثل الربح غير المكتسب من عقود التأمين الذي ستعترف به الشركة أثناء تقديم خدماتها.

- **عند القياس اللاحق:** بين المعيار في الفقرة 40 أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة تتكون من مجموع التزامات التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين والالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة (IASB, 2017, p. 17).

❖ **نموذج تخصيص الأقساط:** يشكل نموذج تخصيص الأقساط نموذجا اختياريا مبسطا للنموذج العام، والذي يطبق لتبسيط قياس التزامات التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين، عندما تكون الشركة قادرة على إثبات أن استخدام نموذج تخصيص الأقساط في قياس هذه الالتزامات لن يختلف بشكل جوهري عن القياس وفقا للنموذج العام، وعندما تكون فترة تغطية كل عقد في مجموعة عقود التأمين سنة واحدة أو أقل (Matti, 2020, p. 27).

وفيما يلي عرض مبسط لمتطلبات القياس وفق هذا النموذج:

- **عند القياس الأولي:** يمكن للشركة عند تطبيق نموذج تخصيص الأقساط الاعتراف بالتدفقات النقدية لاكتساب التأمين كمصروفات عند تكبدها، إذا كانت فترة تغطية كل عقد داخل المجموعة سنة واحدة أو أقل (PWC, 2017, p. 33).

- ويمكن القول بأن القياس الأولي باستخدام هذا النموذج يتم من خلال خصم أية تدفقات نقدية خارجة لاقتناء التأمين من أقساط التأمين المستلمة إن وجدت (IASB, 2017, p. 21).

- **عند القياس اللاحق:** في نهاية الفترة المالية يتعين على الشركة تعديل القيمة الدفترية لالتزامات التغطية المتبقية بأثر الأقساط المحصلة بعد الاعتراف الأولي إن وجدت، ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين إن لم تكن الشركة قد اعترفت بها كمصروفات فور تكبدها في البداية، بالإضافة إلى مبلغ إيرادات التأمين المعترف بها مقابل التغطية المقدمة أثناء الفترة (غالي و الفار، 2018، صفحة 29).

❖ **نموذج الرسوم المتغيرة:** يعد نموذج الرسوم المتغيرة نموذجا بديلا لقياس عقود التأمين التي تتضمن ميزات المشاركة المباشرة وفقا لمعيار (IFRS 17)، سواء عند القياس الأولي أو اللاحق كما يلي (علي شحاتة، 2019، صفحة 85):

- **عند القياس الأولي:** لا يختلف نموذج الرسوم المتغيرة عن النموذج العام عند القياس الأولي فيما يخص كل من تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر-للمخاطر غير المالية وكذا هامش الخدمة التعاقدية.

- **عند القياس اللاحق:** في حال تطبيق هذا النموذج ينبغي على الشركة قياس القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية في بداية الفترة المعدلة بالمحددات التالية: إضافة أية عقود جديدة مماثلة، حصة التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية، التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية، التغيرات في أسعار الصرف، وذلك الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيرادات تأمين مقابل الخدمات المقدمة أثناء الفترة.

3.2. متطلبات عرض عقود التأمين والافصاح عنها وفقا لمعيار (IFRS 17):

يعتبر استحداث آليات عرض جديدة لعقود التأمين وتحديث ضوابط الافصاح عنها في التقارير المالية لشركات التأمين، أحد الأهداف الرئيسية الواردة بمعيار (IFRS 17) لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير معلومات وبيانات تفي باحتياجات مستخدميها.

1.3.2. متطلبات عرض عقود التأمين: قدم معيار (IFRS 17) آليات وضوابط فعالة للعرض بقائمتي الدخل والمركز المالي، يمكن تناولها بشكل موجز على النحو التالي:

- **العرض في قائمة المركز المالي:** يجب على شركة التأمين أن تعرض وبشكل منفصل في قائمة المركز المالي وبالقيمة الدفترية (PWC, 2017, p. 50):
  - أصول و/ التزامات عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الأصول و/ الالتزامات بعد قياسها.
  - أصول والتزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها .
- **العرض في قائمة الدخل:** أحدث المعيار تغييرا جذريا على المنهج الحالي لعرض قائمة الدخل من خلال توحيد عرض إيرادات التأمين بوضعها في بند واحد، وتبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل أو قائمة الدخل الشامل الآخر إلى البنود التالية (IASB, 2017, p. 28):
  - إيرادات ومصروفات خدمات التأمين: ينبغي على الشركة عرض إيرادات التأمين بطريقة تتسق بشكل عام مع المبادئ العامة لمعيار (IFRS 15)، وأن تستبعد من إيرادات ومصروفات خدمات التأمين أي مكونات استثمار وكذلك الاعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة حسب ما تفي بالتزامات الأداء بعقود التأمين.
  - دخل أو مصروفات تمويل التأمين: أعطى المعيار للشركة حرية اختيار سياسة محاسبية مناسبة لعرض دخل ومصروفات التمويل لكل محفظة عقود تأمين، حيث يتم إدراج دخل أو مصروفات تمويل التأمين عن كل محفظة عقود التأمين بالكامل إما في قائمة الدخل أو بتبويبه بين قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر.

2.3.2. متطلبات الإفصاح عن عقود التأمين: تستهدف متطلبات الافصاح أن توفر الشركة معلومات في الايضاحات المتممة للقوائم المالية تكمل شفافية وجودة ما تم عرضه في تلك القوائم، الأمر الذي يسمح لمستخدمي هذه القوائم من تقييم تأثير العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار على المركز والأداء المالي. وبشكل موجز أكد المعيار على وجود ثلاثة جوانب رئيسية للإفصاح الكمي والنوعي عن المعلومات المالية، والتي يمكن حصرها فيما يلي (IASB, 2017, p. 30):

- المبالغ المعترف بها في القوائم المالية بشأن عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق المعيار، وتشمل الافصاح عن تسوية التزامات عقود التأمين، أثر عقود التأمين المعترف بها خلال الفترة، تحليل الإيرادات وتفسير توقيت الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية.
- الأحكام المهنية الهامة والتغييرات في تلك الأحكام المرتبطة بالمحاسبة عن عقود التأمين داخل نطاق المعيار، وعلى وجه التحديد تقنيات إعداد الافتراضات والتقديرات المستخدمة بما في ذلك النهج المستخدم لتمييز التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وتحديد معدلات الخصم.
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن عقود التأمين داخل نطاق المعيار وبالتحديد مدى التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها أهداف الشركة وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس تلك المخاطر.

3. الإطار الاحترازي لشركات التأمين في ظل نظام الملاءة 2:

نتيجة للتطورات والتغيرات الكبيرة التي شهدها قطاع التأمين في دول الإتحاد الأوروبي، أصبح استحداث إطار احترازي جديد يحل محل نظام الملاءة 1 ضرورة حتمية لمسايرة هذه التغيرات، وهو ما تجسد في تبني البرلمان الأوروبي لمشروع الملاءة 2 سنة 2009 والقائم على متطلبات أكثر حساسية للمخاطر وأكثر تطورا مما كانت عليه.

1.3. مفهوم الملاءة 2: الملاءة 2 عبارة عن مشروع أوروبي تم إطلاقه والمصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي سنة 2009، بهدف تطوير المتطلبات التقليدية لإدارة المخاطر، من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين، تماشيا مع إتفاقية بازل 2 الخاصة بالقطاع البنكي (Mazzanti, 2012, p. 17).

وقد عرفت هيئة الخدمات المالية البريطانية الملاءة 2 على أنها "تحديد لكفاية رأس المال لصناعة التأمين الأوروبية، تهدف إلى تأسيس مجموعة من متطلبات رأس المال والمعايير المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى الإتحاد الأوروبي لتحل محل متطلبات الملاءة المالية المعمول بها" (Financial Services Authority, 2011, p. 08).

2.3. أهداف الملاءة 2: يتمثل الهدف الأساسي للملاءة 2 في توفير الحماية لشركات التأمين وحاملي الوثائق من مختلف المخاطر التي قد يتعرضون لها، وهذا من خلال عملها على تحديث كافة القواعد التنظيمية والاحترازية في صناعة التأمين الأوروبية، وعموما يمكن القول بأن الملاءة 2 جاءت لتحقيق الأهداف التالية (حبار، 2015، صفحة 67)، (Grazia Starita & Malafronte, 2014, p. 02):

- ❖ تعزيز وضمان حماية حاملي وثائق التأمين في الإتحاد الأوروبي، وكذا العمل على التقليل من احتمال الخسائر التي قد يتعرضون لها في حالة إعسار شركات التأمين وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم، بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها أو موقعها؛
- ❖ السماح بامتصاص أفضل لمستوى متطلبات رأس المال في شركات التأمين -إذا كان مرتفعا- للحد من العرض بالنسبة للمستهلكين والرفع من تسعيرة بعض منتجات التأمين لاستبعاد بعض المستهلكين؛
- ❖ تقديم الآليات المناسبة لشركات التأمين لرصد مختلف المخاطر وأدوات إدارتها بشكل أفضل، وهذا يشمل تطوير النماذج الداخلية لرأس المال وزيادة استخدام الأدوات المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر أو نقلها؛
- ❖ تعزيز التكامل في سوق التأمين الأوروبية، من خلال تحقيق نهج متناسق وموحد للإشراف على شركات التأمين في جميع أسواق الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على ضمان وجود فرص متكافئة لجميع شركات التأمين؛
- ❖ زيادة المنافسة في أسواق التأمين وترقية القدرة التنافسية لشركات التأمين داخل الإتحاد الأوروبي وإزالة القيود التنظيمية غير الضرورية، بالإضافة إلى توفير المزيد من الخيارات للعملاء، وكذلك تمكين شركات التأمين الأوروبية على المنافسة بشكل أكبر في أسواق التأمين العالمية؛
- ❖ وضع نهج للإشراف والرقابة على شركات التأمين قائم على أساس المخاطر يأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة؛
- ❖ توفير مؤشرات إنذار مبكر للجهات والهيئات الرقابية لإجراء التدخل الفعال من أجل تعزيز الثقة واستقرار صناعة التأمين؛
- ❖ تزويد الهيئات الرقابية والإشرافية بكل المعلومات الكافية وبكل شفافية من أجل تسهيل عملية الرقابة على شركات التأمين.

3.3. ركائز الملاءة 2: تستند الملاءة 2 على ثلاث ركائز أساسية مستوحاة بشكل كبير من مقررات بازل الثانية والخاصة بالقطاع المصرفي، تتمثل الركيزة الأولى في المتطلبات الكمية لرأس المال والمخصصات التقنية، والثانية في المتطلبات النوعية المتعلقة بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية الواجب توفيرها في شركات التأمين، في حين تتمثل الركيزة الثالثة في مجموعة من المتطلبات الخاصة بالإفصاح والشفافية في نشر المعلومات.

1.3.3. المتطلبات الكمية: تتضمن الركيزة الأولى من الملاءة 2 مجموعة من المتطلبات الكمية والقياسية، تستعرض من خلالها جملة من المعايير والقواعد الخاصة بتقييم الأصول والمخصصات التقنية في شركات التأمين، وكذا توفير متطلبات رأس المال من أجل مواجهة أي اهتزاز بالمركز المالي للشركة.

- **تقييم أصول شركات التأمين:** تقوم قواعد ومتطلبات الملاءة 2 على مبدأ رأس المال المبني على المخاطر، أين يتم تقييم الأصول المالية التي تتكون في معظمها من السندات، الأسهم والقيم المنقولة بالقيمة الاقتصادية، والذي يعتبر أساس تطوير نظام رقابي قائم على رأس المال، يأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر.

تقاس قيمة الأصول التي تحتفظ بها شركات التأمين بالقيمة السوقية، وفي حالة عدم وجودها لابد من وضع طريقة بديلة للتقييم، في بعض الحالات هناك منتجات لها نفس خصائص الأصول، لذا تستخدم القيمة السوقية لهذه المنتجات للمقارنة، أما في حالة عدم وجود سعر للسوق ومنتجات للمقارنة فيتم تسعير الأصول من خلال نماذج رياضية (Kaekenbeeck & Miller, 2009, p. 166).

- **تقييم المخصصات التقنية:** عمدت متطلبات الملاءة 2 إلى مراجعة وتغيير عدة نقاط متعلقة بالجانب التقني لشركات التأمين، من بينها أسس تقييم المخصصات التقنية في هذه الشركات، حيث تم استبدال الافتراضات المقيدة أو القديمة بافتراضات جارية محدثة بانتظام تظهر من خلال مجموع التقدير الأمثل وهامش الخطر (Chauveau, 2013, p. 10):
  - **التقدير الأمثل:** يعبر التقدير الأمثل عن المتوسط المرجح الاحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، مع مراعاة القيمة الزمنية للنقود (القيمة الحالية المحتملة للتدفقات النقدية المستقبلية) وتقديرها على أساس منحنى العائد الخالي من المخاطر.
  - **هامش الخطر:** يعتبر هامش الخطر بمثابة مخصص مكمل للتقدير الأمثل، بطريقة تضمن أن المخصصات التقنية تعادل المبلغ الذي ستحتاجه شركة التأمين للوفاء بالتزاماتها المستقبلية.
- **متطلبات رأس المال:** تعتبر متطلبات رأس المال الجانب الأساسي في الركيزة الأولى للملاءة 2، حيث تركز على تحديد المعايير الكمية لحساب احتياجات ملاءة شركات التأمين، ووفقا للملاءة 2 يتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال توفير ما يلي:
  - **رأس مال الملاءة المطلوب (SCR):** هو الحد الأدنى من الموارد التي يجب على شركة التأمين الاحتفاظ بها لتكون ذات ملاءة جيدة ولضمان أكبر قدر من الحماية لحاملي وثائق التأمين. يعادل (SCR) القيمة المعرضة للخطر (VAR) بنسبة 99.5 % مع احتمال حدوث إفلاس يقدر بـ 0.5 % خلال السنة أي بمتوسط مرة كل 200 سنة (Frezal, 2016, p. 18).
  - **رأس مال الملاءة الأدنى (MCR):** يمثل (MCR) المستوى الأدنى من رأس مال الشركة الذي لا يجب النزول عنه، وفي حالة عدم الالتزام بذلك يمكن للهيئات الرقابية أن تقوم بسحب الاعتماد من شركة التأمين (Derien, 2010, p. 38).

2.3.3. المتطلبات النوعية: تنطوي الركيزة الثانية من الملاءة 2 على مجموعة من المتطلبات النوعية التي تعمل على هيكلة ودراسة الأثر المتوقع للمخاطر على ملاءة شركات التأمين، تتمثل هذه المتطلبات أساسا فيما يلي:

- **الرقابة الداخلية:** ألزمت الملاءة 2 شركات التأمين بضرورة توفير نظام دائم للرقابة الداخلية، يتضمن مجموعة من الإجراءات الادارية والمحاسبية المناسبة حول مختلف المعلومات وفي جميع مستويات الشركة، كما ألزمت هذه الشركات بضرورة وضع وظيفية للرقابة الداخلية تكون مستقلة عن باقي الوظائف (Aurélien, 2011, p. 57).
- **إدارة المخاطر:** وفقا لمتطلبات الملاءة 2 يتعين على شركات التأمين الالتزام بوضع نظام فعال لإدارة المخاطر، والذي يشمل على الاستراتيجيات والعمليات والإجراءات اللازمة لتحديد، قياس ومراقبة وإدارة المخاطر وكذا وضع التقارير الخاصة بها، لمعرفة مدى التعرض للمخاطر والترابط فيما بينها (européenne, 2009, p. 34).
- **الوظيفة الاكتوارية:** وفقا للملاءة 2 تعتبر الوظيفة الاكتوارية واحدة من الوظائف الأربعة الأساسية لشركة التأمين، والتي تمارس من طرف أشخاص لهم المعرفة الكافية بالتقنيات الاكتوارية والمالية بالإضافة إلى الخبرة المناسبة لقياس طبيعة اتساع وتركيب أخطار شركات التأمين (européenne, 2009, p. 38) .
- **حوكمة الشركات:** بمقتضى الملاءة 2 يتعين على شركات التأمين وضع نظام فعال للحوكمة يتوافق مع طبيعة وتعقد عملياتها، ويضمن الإدارة السليمة والرشيدة لنشاطها، هذا النظام يتضمن عدة متطلبات أهمها ضرورة وجود نظام فعال لنقل المعلومات يتم توثيقه بشكل كاف ومراجعته بانتظام، بغرض توفير المعلومات اللازمة واستخدام مؤشرات القياس وكذا التقييم والإبلاغ (Aurélien, 2011, p. 41).
- **التقييم الداخلي للمخاطر والملاءة (ORSA):** تعتبر عمليات (ORSA) من أهم المتطلبات المفروضة على شركات التأمين في ظل الملاءة 2، وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الداخلية وجزء من القرارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تقييم الاحتياجات المستمرة والمتوقعة للملاءة المرتبطة بالمخاطر (Mouloud BELAID & BELHOUCHAT, 2014, p. 09).

3.3.3. متطلبات الإفصاح ونشر المعلومة: تتناول الركيزة الثالثة من الملاءة 2 متطلبات وإجراءات نشر المعلومات من قبل شركات التأمين إلى كل من الجهات الرقابية والجمهور المؤمن لهم، تتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- **متطلبات إعداد التقارير التنظيمية:** تحدد الركيزة الثالثة في هذا القسم، المتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير المالية ذات الطابع الكمي والنوعي لكل من الجهات الرقابية والجمهور المؤمن لهم، وتشمل على ما يلي:
  - تقرير الملاءة والوضع المالي (SFCR): وهو عبارة عن تقرير عام يتم توجيهه سنويا إلى كل من الجهات الرقابية والجمهور المؤمن لهم.
  - التقرير التنظيمي للمشرفين (RSR): يتعامل هذا التقرير مع نفس المواضيع التي يتعامل معها تقرير (SFCR)، مع احتوائه على تفاصيل وعمق أكبر، بالإضافة إلى توفيره لمعلومات استشرافية فيما يتعلق بإستراتيجية وأهداف الشركات.
  - التقارير الكمية (QRT): يتم استخدامها لإعداد التقارير العامة والإشرافية، والتي توجه بشكل فصلي أو سنوي للجهات الرقابية مع وجود بعض البنود ذات الطابع العمومي والتي تتضمن معلومات حول حساب متطلبات هامش الملاءة، المخصصات التقنية، الأصول ورؤوس الأموال الخاصة (Heep-Altiner & Others, 2018, p. 10).
- **متطلبات انضباط سوق التأمين:** تفرض الملاءة 2 من خلال هذه المتطلبات مجموعة من الالتزامات التي تتعلق بانضباط سوق التأمين بشكل أفضل، وذلك عن طريق رصد ومراقبة حملة الوثائق، المساهمين والمنظمين القادرين على

مراقبة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين والسيطرة على المسيرين سواء بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي التأثير على أفعالهم وقراراتهم.

ويمكن توضيح الركائز المكونة للملاءة 2 وما تتضمنه من متطلبات كمية ونوعية، من خلال الجدول الموالي:

الجدول (01): الهيكل العام للملاءة 2:

الركيزة الأولى	الركيزة الثانية	الركيزة الثالثة
المتطلبات الكمية	**المتطلبات النوعية**	**متطلبات الإفصاح ونشر المعلومة**
1- الميزانية الاقتصادية والتقييم المنسق للأصول. 2- المخصصات التقنية وهامش الخطر. 3- اثنان من متطلبات رأس المال: متطلبات رأس مال الملاءة المطلوب ومتطلبات رأس مال الملاءة الأدنى.	1- تعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. 2- فعالية نظام الحوكمة. 3- التقييم الداخلي للملاءة المالية (ORSA).	1- إعداد التقارير الاشرافية (RSR) و(QRT). 2- الإفصاح العلني عن تقرير الملاءة والوضع العام. 3- مبدأ الشفافية لتعزيز انضباط سوق التأمين.

Source : Emilia CLIPICI (2012). SOLVENCY II– the New eu Solvency Regime on the Insurance Market . Scientific Bulletin– Economic Sciences , 11 (02), 114.

4. معالجة التزامات عقود التأمين بين معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 والملاءة 2:

يمكن تقديم مقارنة تحليلية تجسد محاور التوافق والاختلاف الرئيسية بشأن متطلبات الاعتراف والقياس عن التزامات عقود التأمين بين كل من معيار (IFRS 17) والملاءة 2 من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): مقارنة بين متطلبات معيار (IFRS 17) والملاءة 2:

أساس المقارنة	IFRS 17	الملاءة 2
الهدف ونطاق التطبيق		
الهدف	- تحسين جودة التقارير المالية وتقديم معلومات أكثر شفافية وقابلية للمقارنة في شركات التأمين المحلية والدولية.	- توفير الحماية لشركات التأمين وحاملي الوثائق من مختلف المخاطر التي قد يتعرضون لها.
النطاق	- يتم التطبيق على كافة عقود التأمين وإعادة التأمين التي تصدرها الشركة وتحتفظ بها، مع استبعاد العقود التي لاتشمل مخاطر تأمين هامة كعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة التقديرية، كذلك يتم تطبيق المعيار على بعض العقود التي لا تعد عقود تأمينية.	- يتم تطبيقها على كافة العقود التي تصدرها شركات التأمين وعلى بعض شركات التأمين الخاضعة لتشريعات خاصة، كما تطبق على الجهات التنظيمية والاشرافية التي تقيس عقود التأمين وتعترف بها.
فصل وتجميع العقود		
فصل المكونات	- يتم فصل المكونات غير التأمينية لعقود التأمين، مثل مكونات الاستثمار، المشتقات الضمنية والتعهدات بتقديم السلع والخدمات الأخرى، والمحاسبة عنها بموجب متطلبات معيار (IFRS 9) و(IFRS15).	- يتم فصل مكونات التأمين ضمن عقد واحد بين خطوط عمل مرتفعة.
تجميع العقود	- يتم الجمع بين العقود ذات المخاطر المماثلة والتي تدار معا في محفظة واحدة محددة تقسم إلى ثلاث مجموعات بناء على أرباحها وخسائرها المتوقعة.	- لا توجد متطلبات محددة بشأن عملية تجميع عقود التأمين لأغراض القياس.
الإعتراف		
توقيت الإعتراف	- يتم الاعتراف مبكرا في التاريخ الذي تبدأ فيه التغطية أو بالتاريخ الذي تستحق فيه أول دفعة لمجموعة من العقود.	- يتم الاعتراف مبكرا في التاريخ الذي تبدأ فيه التغطية أو في التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفا في العقد.
إعادة الاعتراف	- يتم إعادة الاعتراف عندما يتم التمييز بين الالتزامات أو التعديل المحتمل في العقود التأمينية.	- يتم إعادة الاعتراف عندما يتم التمييز بين الالتزامات أو إلغاءها أو انتهاء مدتها.
القياس		
التدفقات النقدية	- ترتبط التدفقات النقدية بشكل مباشر بالوفاء بالتزامات عقود التأمين.	- كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تسهم في تسوية الالتزامات على مدار العمر الكلي لعقد التأمين.

معدل الخصم	- تختلف مناهج تحديد معدل الخصم من أعلى لأسفل أو العكس، والتي تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات عقود التأمين. تستخدم معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الأخرى.	- يتم تحديد معدلات الخصم بشكل مسبق وفقا لمخاطر الائتمان (بالاضافة إلى بعض التسويات الخاصة بالتعليقات التي تتعلق بظروف محددة) ومن ثم تعتمد على المعدلات الحالية فقط.
تعديل المخاطر	- لاتوجد طريقة محددة مسبقا لتعديل المخاطر، حيث تمتلك الشركات وجهة نظر عن التعويضات المطلوبة لظروف عدم التأكد التي تنشأ عن المخاطر غير المالية فقط.	- يتم تعديل المخاطر بشكل مسبق بنسبة 6 ٪ من تكلفة رأس المال، والتي تحدد على مستوى الشركة من خلال المخاطر المحددة ومستوى تنوع المنافع الأخرى.
هامش الخدمة التعاقدية	- يقوم هامش الخدمة التعاقدية على استبعاد مكاسب اليوم الواحد وتأجيل الأرباح لفترة التغطية بشكل كامل. في حين يقوم بالاعتراف بخسائر اليوم الواحد فورا. - يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية لبعض التغيرات لليوم الواحد.	- يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر اليوم الواحد لكافة العقود التأمينية وكذلك عقود إعادة التأمين. - يتم الاعتراف بكافة التغيرات المرتبطة بالأرباح والخسائر في نفس الفترة المالية.
تكاليف الاستحواذ	- يتم إدراجها كجزء من أصول إعادة التأمين عند قياس التزامات عقد التأمين.	- يتم إدراجها كمصروفات فور حدوثها.
العقود ذات ميزات المشاركة الاختيارية	- يتم إدراج التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بميزات المشاركة في الالتزامات، وفقا لمبدأ القياس المتسق مع طبيعة السوق.	- يتم إدراج التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بميزات المشاركة في الالتزامات باستثناء صناديق الفائض المعتمدة، وفقا لمبدأ القياس المتسق مع طبيعة السوق.
العرض		
قائمة المركز المالي	- الفصل بين عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها في الأصول والالتزامات على أساس المحفظة. - جمع كافة التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمين على مستوى المحفظة في بند واحد ضمن قائمة المركز المالي.	- الفصل بين عقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها في الأصول والالتزامات. - فصل مكونات الأصل أو الاتزام ضمن قائمة المركز المالي، مثل الأقساط المستحقة القبض أو التعويضات مستحقة الدفع.
قائمة الدخل	- عرض إيرادات التأمين بوضعها في بند واحد، وتبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل.	- لا توجد متطلبات محددة بشأن العرض في قائمة الدخل.
عقود إعادة التأمين	- يتم عرض إجمالي عقود إعادة التأمين مع فصل أصول إعادة التأمين. - يتم تطبيق متطلبات خاصة على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، مقارنة بعقود التأمين المباشرة لدى الشركة.	- يتم عرض إجمالي عقود إعادة التأمين مع فصل أصول إعادة التأمين (باستثناء هامش الخطر والذي يمثل صافي إعادة التأمين). - يتم معالجة عقود إعادة التأمين بنفس معالجة العقود المباشرة.
الإفصاح		
الإفصاح	- توفير المزيد من الشفافية والمصداقية حول البيانات المالية للشركة من خلال الايضاحات المتممة للقوائم المالية. - تتضمن الإفصاحات معلومات عن مبالغ وإيرادات عقود التأمين المفصح عنها في قائمة الدخل.	- توفير المزيد من الشفافية والمصداقية حول البيانات المالية للشركة من خلال تقارير مالية ذات طابع كمي ونوعي (SFCR, QRT, RSR). - لاتوجد متطلبات محددة بشأن الإفصاح عن المعلومات والبيانات المكملة لقائمة الدخل.
متطلبات أخرى		
تجميع الأعمال وتحويلها	- توجد مبادئ إضافية للاعتراف والقياس يتم تطبيقها عند نقطة التجميع والتحويل.	- يتم الاعتراف بها وقياسها كما تم الاكتتاب فيها من قبل الشركة.
الانتقال	- توجد ثلاث مناهج مختلفة للانتقال، مع شرط عرض المبالغ المقارنة عند التحول.	- يوجد نهج واحد للانتقال.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على European Financial Reporting Advisory Group (2020). IFRS 17 and Solvency II, Issues Paper,03-09.

في سياق ما تم عرضه وتحليله بالمحاور السابقة يمكن استخلاص أهم المعالجات المحاسبية المختلفة بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في كل من النقاط التالية:

- ❖ تعتبر الملاءة 2 جزء من نظام احترازي قائم على المخاطر يهدف لحماية مصالح حملة الوثائق والمستفيدين في شركات التأمين في حين يعد معيار (IFRS 17) إطار محاسبي للتعامل مع الابلاغ عن أصول والتزامات عقود التأمين في سياق التقارير المالية ذات الأغراض العامة.
- ❖ تطبق متطلبات الملاءة 2 على كافة العقود التي تصدرها شركات التأمين، في حين يستبعد معيار (IFRS 17) العقود التي لا تشمل مخاطر تأمين هامة كعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة التقديرية، وبالتالي تمثل العقود ذات المخاطر التأمينية الهامة النطاق المشترك لتطبيق كل منهما.
- ❖ تختلف متطلبات فصل مكونات العقد في ظل معيار (IFRS 17) عن الملاءة 2، نظرا لأن هذه الأخيرة تركز على مخاطر التأمين وفقط أما معيار (IFRS 17) فيركز أيضا على النقاط المالية ومكونات الخدمة مثل المشتقات الضمنية والمكونات الاستثمارية.
- ❖ تركز متطلبات تجميع العقود وفقا لمعيار (IFRS 17) على المخاطر المتشابهة والتي تدار معا في محفظة واحدة محددة ضمن ثلاث مجموعات، بينما تركز متطلبات الملاءة 2 على مخاطر المجموعات المتجانسة، والتي من المحتمل أن تحدث تأثير في التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض القياس.
- ❖ يتم الاعتراف بعقود التأمين وفقا لمعيار (IFRS 17) عند تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة وإعادة الاعتراف بها عند وجود تعديل محتمل عليها، في المقابل يتم الاعتراف بهذه العقود في ظل الملاءة 2 عندما تصبح الشركة طرفا في العقد ويتم إعادة الاعتراف بها عند إلغاءها أو انتهاء مدتها، وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الأولى** التي تقضي بوجود اختلاف بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في توقيت الإعتراف بعقود التأمين وإعادة الاعتراف بها.
- ❖ لم يتم تعميم الملاءة 2 كمقياس للتقرير عن الأداء ولا يوجد مفهوم محدد لهامش الخدمة التعاقدية بها، في حين يعد هامش الخدمة التعاقدية محركا أساسيا لتحديد توقيت الاعتراف بالربح في ظل معيار (IFRS 17)، لذا تعد أحد الأسباب الجوهرية في تغيرات المعالجة المحاسبية لالتزامات عقود التأمين وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثانية** والتي تقضي بوجود اختلاف بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في قياس مكون هامش الخدمة التعاقدية للتأمين.
- ❖ يتم الاعتراف بتكاليف الاستحواذ وفقا لمعيار (IFRS 17) على أنها جزء من أصول التأمين و يؤدي ذلك إلى اختلاف مع الملاءة 2 بما أن هذه الأخيرة تعترف بها كمصروفات فور حدوثها.
- ❖ يتم إدراج كافة النفقات العامة المتكبدة في قياس التزامات التأمين في ظل الملاءة 2، في المقابل يتم تخصيص المصروفات ضمن معيار (IFRS 17) لمجموعات العقود إذا كانت تعزى مباشرة إلى الوفاء بعقود التأمين.
- ❖ تطبق الملاءة 2 نهج الميزانية العمومية وتركز على قياس التزامات عقد التأمين في وقت محدد، في حين أن معيار (IFRS 17) يتضمن متطلبات قياس عقود التأمين وكذلك المعالجة المحاسبية للأصول والخصوم الناتجة عن التغيرات في الربح أو الخسارة بمعنى أخر يتعامل المعيار مع كل من القياس والأداء.
- ❖ يمكن لشركة التأمين في ظل معيار (IFRS 17) جمع كافة التدفقات النقدية داخلة والخارجة في بند واحد ضمن قائمة المركز المالي وتوحيد إيرادات التأمين بعرضها كذلك في بند واحد ضمن قائمة الدخل، في المقابل وفي ظل الملاءة 2 يمكن للشركة التأمين فصل مكونات التدفقات النقدية لعقود التأمين عند عرضها في القوائم المالية. وبتجاهل متطلبات

الافصاح المتعلقة بالإيرادات التأمينية يمكن القول بأن كل من متطلبات معيار (IFRS 17) والملاءة2 تعمل على زيادة شفافية ومصداقية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية لشركات التأمين، وهذا ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة** والتي تقضي بوجود اختلاف بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في عرض أصول والتزامات عقود التأمين والافصاح عن الإيرادات التأمينية في قائمة الدخل.

في إطار المقارنة بين متطلبات تطبيق معيار (IFRS 17) كمعيار محاسبي وركائز ومحددات الملاءة 2 كمعايير احترازية دولية يتضح أن كليهما يركز على أهمية استخدام نماذج موضوعية للقياس تتوافق مع ظروف السوق وتراعي معدلات الخصم لإيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وأسايب وآليات فعالة للعرض والافصاح عن عقود التأمين بما يساهم في زيادة ملاءمة وشفافية التقارير المالية، كما يتضح وجود عدة اختلافات بينهما أهمها هامش الخدمة التعاقدية كونه العنصر الوحيد الغير مدرج ضمن متطلبات قياس التزمات عقد التأمين في الملاءة 2 مقارنة بمعيار (IFRS 17)، ومما لا شك فيه أن هذه الاختلافات ستنطوي على صعوبات عملية تستلزم فصل كل منهما أو استخدام نماذج أكثر مرونة ضمن نموذج واحد، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الرئيسية** والتي تنص على وجود عدة اختلافات جوهرية في المحاسبة عن عقود التأمين بين متطلبات تطبيق معيار(IFRS 17) والملاءة 2 أهمها الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية وقياسه.

5. خاتمة:

سمحت الدراسة الحالية بالوقوف على مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- ✓ حضيت الصناعة التأمينية بأهمية كبيرة ضمن نطاق معايير الإبلاغ المالي الدولية، تجسدت من خلال إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية لأول معيار دولي بنموذج محاسبي موحد، يؤدي إلى وجود أسس محددة تعالج بمقتضاها شركات التأمين عقودها التأمينية، مما ينتج عنها قوائم مالية شفافة ذات جودة عالية.
- ✓ تعد الملاءة 2 إطار تنظيمي جديد تم تبنيه من قبل الاتحاد الأوروبي سنة 2009 كخطوة تسمح بتسيير المخاطر التي تواجه شركات التأمين، وذلك من خلال استناده على ثلاث ركائز أساسية مستوحاة بشكل كبير من مقررات (Bale II).
- ✓ يتشارك كل معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في إطار مفاهيمي مشترك لقياس التزامات عقد التأمين والتي تتطلب تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم للتعبير عن القيمة الزمنية للنقود وكذا تعديل المخاطر، ويعتبر هامش الخدمة التعاقدية أهم الاختلافات الجوهرية بينهما كونه العنصر الوحيد الغير المدرج ضمن متطلبات الملاءة 2.
- ✓ توجد عدة اختلافات في المعالجة المحاسبية لالتزامات عقود التأمين بين كل من متطلبات معيار (IFRS 17) والملاءة 2 والتي تنطوي على صعوبات عملية تستلزم فصل كل منهما أو استخدام نماذج أكثر مرونة من الملاءة 2 وتعديلها بإنشاء نماذج موازية تلبي متطلبات معيار (IFRS 17).
- ✓ سيكون للاختلافات الموجودة بين كل معيار (IFRS 17) والملاءة 2 تأثيرات تشغيلية كبيرة على البيانات والأنظمة والتي ستلزم شركات التأمين بإعداد تقريرين ماليين مختلفين أحدهما لأغراض تنظيمية والأخر لأغراض محاسبية لمختلف الإجراءات الرقابية.

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات منها:

- ✓ ضرورة قيام شركات التأمين بتهيئة كل الظروف والمتطلبات اللازمة للتحول والتطبيق لمعيار (IFRS 17) وتحقيق أهدافه، مع زيادة إلمام معدي ومستخدمي قوائمها المالية بمتطلبات المعيار من خلال إشراكهم في ندوات علمية ودورات تدريبية متخصصة.

- ✓ تحفيز شركات التأمين نحو أهمية تبني متطلبات الملاءة 2 لمواجهة الأزمات المالية والتقلبات الحادة في معدلات الربحية، بما يسهم في تعزيز كفاءة وفاعلية سوق التأمين.
- ✓ تعظيم استفادة شركات التأمين من مزايا التكامل بين معيار (IFRS 17) والملاءة 2 في تحسين شفافية ومصداقية التقارير المالية.

6. قائمة المراجع:

1. أشرف أحمد محمد غالي ومحمد سليمان الفار. (2018). تقييم مدى فعالية المحتوى المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS 17) على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. مجلة الفكر المحاسبي ، 22 (02).
2. عبد الرزاق حبار. (2015). عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين– مع إشارة خاصة لحالة الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية (00).
3. محمد موسى علي شحاتة. (2019). دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS:17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 03 (03).
4. -نبيل عبد الرؤوف إبراهيم. (2018). دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي 17 IFRS بالتطبيق على شركات التأمين المصرية . مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 02 (02).
5. - Aurélien, L. (2011). L'impact du pilier 2 de Solvabilité 2 (« Gouvernance des risques ») sur les fonctions Audit Interne, Contrôle Interne et Risk Management. Mémoire Master. Institut d'Administration des Entreprises d'Aix-en-Provence.
6. - Chauveau, G. (2013). Optimisation de l'allocation d'actifs sous contraintes Solvabilité II. Mémoire Présenté devant l'Institut de Science Financière et d'Assurances. France: Université Claude Bernard .
7. - CLIPICI, E. (2012). SOLVENCY II– the New eu Solvency Regime on the Insurance Market. Scientific Bulletin– Economic Sciences , 11 (02).
8. - Derien, A. (2010). Solvabilité 2: Une réelle avancée? Thèse de doctorat. France: Université Claude Bernard.
9. - European Financial Reporting Advisory Group. (2020). IFRS 17 and Solvency II, Issues Paper
10. - européenne, J. o. (2009). l'article 48.
11. - Financial Services Authority. (2011). Transposition of Solvency II .
12. - Frezal, S. (2016). De quoi Solvabilité 2 est-il le nom ? programme sur l'Appréhension des Risques et des Incertitudes, A discussion paper.
13. - Grazia Starita, M., & Malafronte, I. (2014). Capital Requirements, Disclosure, and Supervision in the European Insurance Industry: New Challenges towards Solvency II. The Palgrave Macmillan.
14. - Heep-Altiner, M., & Others. (2018). Solvency II in the Insurance Industry, Application of a non life data model. Published by Springer Nature edition. Switzerland.
15. - IASB. (2017). IFRS 17 "Insurance Contracts".
16. - Kaekenbeeck, C., & Miller, A. (2009). La Solvabilité Réglementaire des Assureurs Vie de L'approche Forfaitaire et Historique à la Modélisation Interne et Prospective: Application numérique à un portefeuille de rentes viagères. BULLETIN FRANÇAIS D'ACTUARIAT , 09 (17).
17. - KPMG. (2017). First Impression: IFRS 17 "Insurance Contracts".
18. - Lucrezia, M. (2019). Valuation Of Life Insurance Contracts: A Comparision Of IFRS 17 and Solvency 2 With Local GAAP. Master's Degree Thesis. Dipartimento di Lmpresa e Mangement: Luiss Guido Carli.
19. - Lunkic, R. (2018). Annex Comparative Analysis Of International Standards Of Financial Reporting and Solvency II Insurance. Business Excellence and Managemen Journal , 08 (04).
20. - Matti, R. (2020). Expected Effects Of IFRS 17 On The Transparency and Comparability Of Insurance Companies' Financial Statements. Master's Thesis. School Of Business and Economics: Jyväskylä University.
21. - Mazzanti, A. (2012). La formule standard (version QIS5), leviers et/ou incertitudes pour des garanties Epargne et Retraite. Thèse professionnelle Présentée en vue d'obtenir le MBA Manager d'entreprise spécialisation Assurance . Paris: Ecole nationale d'assurances .
22. - Mouloud BELAID, M., & BELHOUCHAT, A. (2014). LA GOUVERNANCE DES COMPAGNIES D'ASSURANCE EN ALGERIE. Conférence Paper. Annaba: Université Badji Mokhtar.
23. - PWC. (2017). In depth ALook at Current Financial Reporting Issues, IFRS 17 marks a new epoch for insurance contract accounting.